وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول من العام 2025

bahrainmofne
www.mofne.gov.bh

أغسطس 2025

المحتويات

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

الاقتصاد العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 10

الناتج المحلي الإجمالي 11

الأنشطة غير النفطية 12

الأنشطة النفطية 16

مؤشر أسعار المستهلك 17

مؤشر أسعار المنتج 18

المشاريع التنموية 19

الحساب الجاري 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 24

سوق العمل 26

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي 28

عرض النقد 29

الائتمان والودائع المصرفية 30

الأسواق المالية 31

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 33

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 34

قائمة المصطلحات 36

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين

للربع الأول من العام 2025

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

على أساس سنوي

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	الأنشطة غير النفطية	الأنشطة النفطية
▲+2.7%	▲+2.2%	▲+5.3%

أعلى الأنشطة الاقتصادية نمواً

على أساس سنوي

أنشطة خدمات الإقامة والطعام	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	نشاط التشييد	نشاط التعليم
▲+10.3%	▲+7.5%	▲+5.4%	▲+2.5%

أبرز المؤشرات الاقتصادية

على أساس سنوي

إجمالي مساحة البناء للرخص الصادرة	قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عدد زوار المبيت	مناولة الحاويات
▲+15.6%	▲+14.1%	▲+8.6%	▲+5.1%

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

الأولى عالمياً	السابعة عالمياً	«ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً»
ضمن 11 مؤشر	في المعدل السنوي لنمو النظام البيئي	
IMD	StartupBlink	UNDP
تصنيف التنافسية العالمية	مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة	مؤشر التنمية البشرية

الاقتصاد العالمي والإقليمي

%3.0

نسبة نمو الاقتصاد العالمي في العام 2025 بحسب توقعات صندوق النقد الدولي

%4.2

نسبة التضخم العالمي في العام 2025 بحسب توقعات صندوق النقد الدولي

700 ألف برميل يوميًا

توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في العام 2025 بحسب وكالة الطاقة الدولية

%3.2

نسبة نمو اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 2025 بحسب توقعات البنك الدولي

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة في بداية العام 2025، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموًا طفيفًا يفوق التقديرات خلال الربع الأول. وبحسب تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر يوليو من العام 2025 عن صندوق النقد الدولي، فإن النمو يُعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع مؤقت في النشاط التجاري قبيل تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة. فقد شهدت الاقتصادات الكبرى تفاوتًا في مستويات أدائها الاقتصادي، إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أول انكماش لها في الربع الأول منذ ثلاث سنوات بنسبة 0.5% على أساس سنوي، نتيجة تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الواردات ، بينما حققت كل من منطقة اليورو والصين نموًا أقوى من المتوقع، بلغ 2.5% و6.0% على التوالي.

وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد العالمي معدل 3.0% في العام 2025 و3.1% في العام 2026، أي أعلى من توقعاته السابقة بنسبة 0.2 و0.1 نقاط مئوية على التوالي. وعلى الرغم من هذه المراجعات الإيجابية الطفيفة، فإن التوقعات تعكس تباطؤاً مقارنةً بمعدل النمو المقدر لعام 2024 البالغ 3.3%. إلا أن النمو الحالي يستند بصورة رئيسية إلى سياسات قصيرة الأجل مثل التحفيز المالي والانتعاش المؤقت في النشاط التجاري، دون أن يقترن بتحسينات مستدامة في الطلب الاستهلاكي أو الاستثمار أو الإنتاجية.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة

(على أساس سنوي)

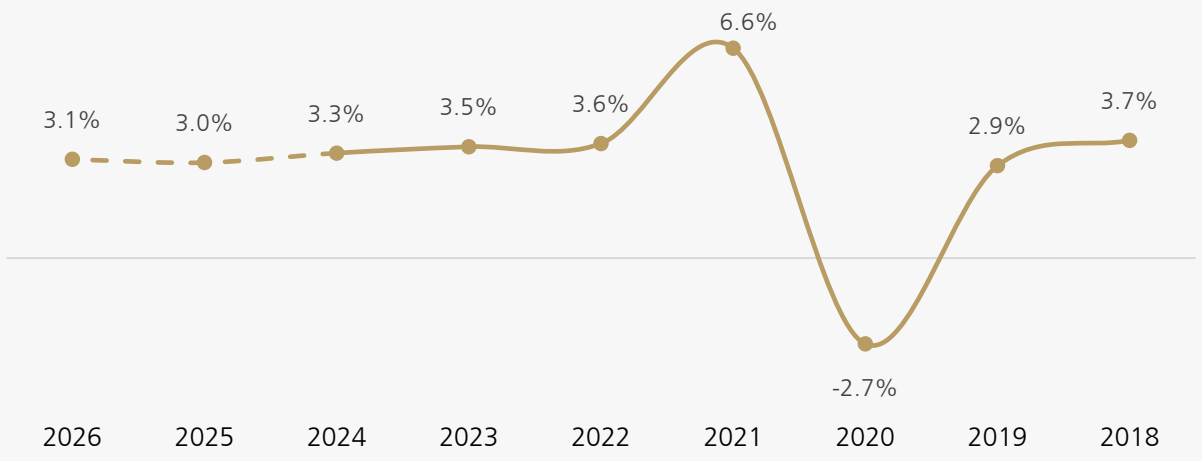

المصدر: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2025)، صندوق النقد الدولي

أما على صعيد التضخم العالمي، فقد توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل التضخم العالمي الأساسي إلى 4.2% في العام 2025 و3.6% في العام 2026، وذلك من معدل 5.6% في العام 2024. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع ضغوط الأسعار في الولايات المتحدة، من المتوقع أن تؤثر التعريفات الجمركية تدريجيًا على أسعار المستهلكين خلال النصف الثاني من العام 2025 مع تزايد تأثير تقلبات أسعار صرف العملات. في حين واصل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، في الاقتصادات المتقدمة انخفاضه تدريجيًا، مما يعكس تراجع الضغوط التضخمية.

وخلال الربع الأول من العام 2025، سجلت الاقتصادات الكبرى ارتفاعًا في معدلات التضخم حيث بلغ التضخم في المملكة المتحدة 2.8% في شهر فبراير 2025، فيما سجلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معدل تضخم سنوي بلغ 2.7%، وهي مستويات لا تزال تتجاوز هدف 2% الذي تسعى معظم البنوك المركزية لتحقيقه.

مقارنة نمو معدلات التضخم لبعض الاقتصادات الكبرى

(على أساس سنوي)

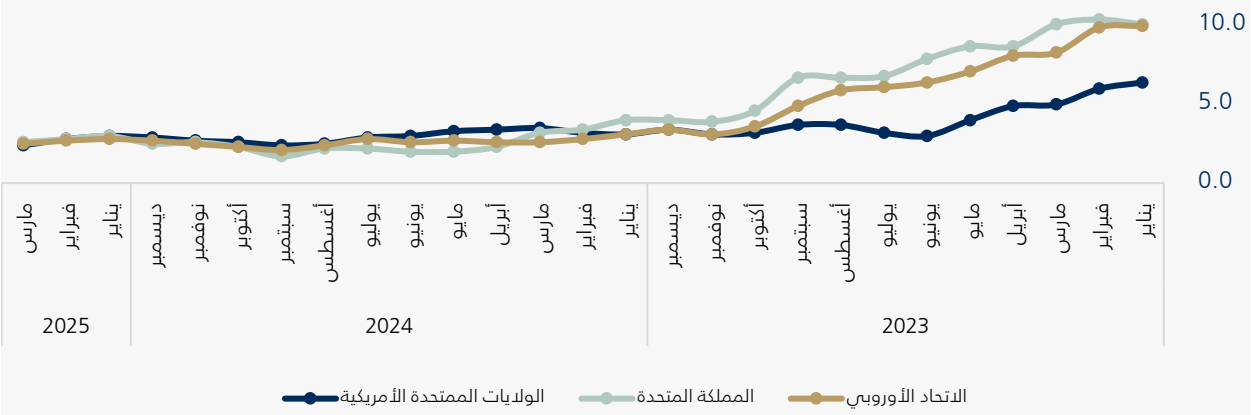

المصدر: وكالات الإحصاء لكل اقتصاد

وفيما يتعلق بأسواق الطاقة، تتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن يبلغ الطلب العالمي على النفط 700 ألف برميل يومياً وذلك في تقريرها الصادر في شهر يوليو من العام 2025، وهو ما يعد الأدنى منذ العام 2009 باستثناء العام 2020. ويعزى هذا التباطؤ إلى ضعف الاستهلاك في الربع الثاني من العام 2025، خصوصًا في الأسواق الناشئة، حيث تراجع النمو من 1.1 مليون برميل يوميًا في الربع الأول إلى 550 ألف برميل يوميًا في الربع الثاني. كما أشارت الوكالة في ذات التقرير أن من المرشح تسجيل

تعافٍ طفيف في الطلب في العام 2026، بزيادة قدرها 720 ألف برميل يوميًا ليصل إلى 104.4 مليون برميل يوميًا.

وعلى جانب الإمدادات، ارتفع الإنتاج العالمي من النفط بواقع 950 ألف برميل يوميًا في شهر يونيو من العام 2025، ليبلغ 105.6 مليون برميل يوميًا، بدعم رئيسي من المملكة العربية السعودية. وسجل الإنتاج زيادة سنوية قدرها 2.9 مليون برميل يوميًا، حيث ساهمت أوبك+ منها بـ 1.9 مليون برميل يوميًا. ومن المتوقع أن ينمو المعروض بمقدار 2.1 مليون برميل يوميًا في 2025، وبمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا في 2026، معظمه من الدول غير الأعضاء في أوبك+.

أدى استمرار عدم التوازن بين العرض والطلب إلى زيادة الضغوط على أسعار النفط، في حين ساهمت المخاطر الجيوسياسية الناتجة عن التوترات في الشرق الأوسط في الحد من هذه الضغوط. وقد ارتفعت أسعار النفط الخام بنحو 7 دولارات للبرميل في الفترة ما بين شهري مايو ويونيو من العام 2025، متداولة ضمن نطاق واسع بين 65 و80 دولاراً للبرميل. كما شهدت الأسعار تقلبات نسبية خلال الشهر، مدعومة بقرار الإدارة الأمريكية تعليق فرض رسوم جمركية جديدة لمدة 90 يومًا، مما خفف من المخاوف بشأن اضطرابات محتملة في تدفقات التجارة العالمية. وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 69 دولارًا أمريكيًا للبرميل في العام 2025، مقارنة بمتوسط يبلغ 81 دولارًا أمريكيًا في العام 2024.

أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وفقًا لتقرير "المستجدات الاقتصادية لدول الخليج" الصادر عن البنك الدولي في شهر يونيو من العام 2025، من المتوقع أن تشهد اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعافيًا ملحوظًا، حيث يتوقع ارتفاع معدل النمو من 1.8% في العام 2024 إلى 3.2% في العام 2025، ليصل إلى 4.5% في العام 2026. ويعزى هذا الانتعاش إلى التراجع التدريجي في الخفض الطوعي لإنتاج النفط من قبل الأوبيك+، إلى جانب استمرار النمو القوي في القطاعات غير النفطية.

وقد أصدر البنك الدولي أحدث توقعاته الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعامي 2025 و2026 على النحو التالي:

توقعات النمو الاقتصادي لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026

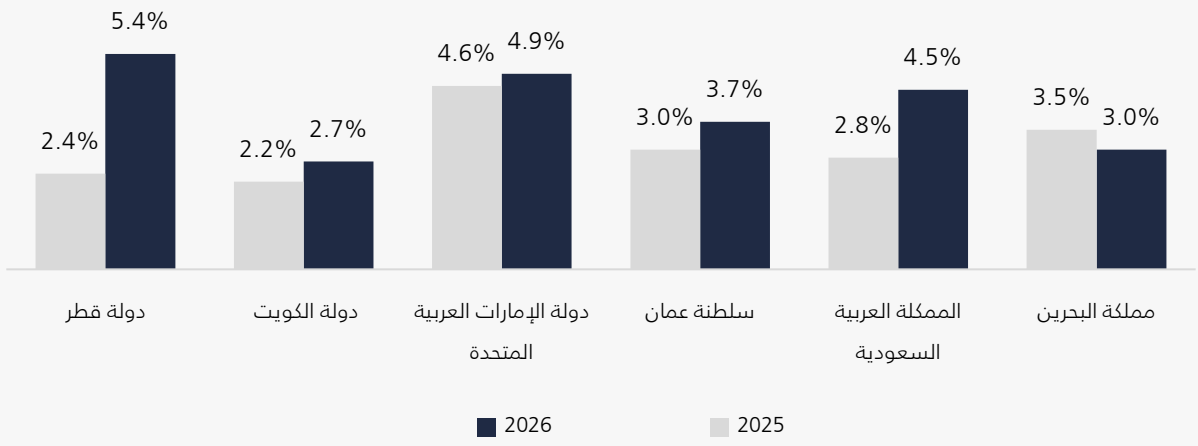

المصدر: تقرير المستجدات الاقتصادية لدول الخليج (يونيو 2025)، البنك الدولي

وفي المملكة العربية السعودية، أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.4% خلال الربع الأول من العام 2025 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، مع ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9%. في المقابل، سجلت الأنشطة النفطية انكماشًا بنسبة 0.5% نظراً للتعديلات المستمرة في إنتاج الأوبيك+، بينما نمت الخدمات الحكومية بنسبة 3.2%. من جانب آخر، سجّل مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك الرياض 56.3 نقطة في شهر يوليو من العام 2025، مما يعكس نمواً قوياً في القطاع الخاص غير النفطي بالمملكة.

أما عن سلطنة عمان، أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025،

مدفوعًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.4% بشكل رئيسي، في حين تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة طفيفة بلغت 0.4%.

ووفقاً للمجلس الوطني للتخطيط بدولة قطر، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 3.7% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2025، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.3%، والأنشطة النفطية بنسبة 1.0%. ومن جانب آخر، سجَّل مؤشر مديري المشتريات (PMI) الصادر عن وكالة ستاندرد آند بورز العالمية لدولة قطر 51.4 نقطة في شهر يوليو 2025، مشيراً إلى استمرار توسع القطاع الخاص غير النفطي رغم تباطؤ نسبي في وتيرة النمو.

وبالنسبة لدولة الكويت، أعلنت الإدارة المركزية للإحصاء في تقريرها الصادر في شهر يوليو من العام 2025 عن تحقيق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2025، مدعوماً بالزيادة في الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.0%, في حين تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.3%. وارتفع مؤشر مديري المشتريات بدولة الكويت من وكالة ستاندرد آند بورز العالمية إلى 53.5 في شهر يوليو من العام 2025، مواصلاً نمو القطاع الخاص غير النفطي للشهر الحادي عشر على التوالي.

.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

%2.7

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي

%0.1

نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي

%59.4

نسبة النمو السنوي للحساب الجاري ليصل إلى 331.8 مليون د.ب. خلال الربع الأول من العام 2025

%3.5

نسبة نمو قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي

الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للنتائج الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة نحو 3,718.5 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 2.7% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.2% لتصل إلى 3,152.3 مليون دينار بحريني، فيما نمت الأنشطة النفطية بنسبة 5.3% على أساس سنوي، لتبلغ 566.2 مليون دينار بحريني.

بالنسبة للأسعار الجارية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4,427.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 3.0% على أساس سنوي. ونمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.8% لتصل إلى 3,805.4 مليون دينار بحريني. فيما حققت الأنشطة النفطية نمواً بنسبة 4.6% لتصل إلى 621.6 مليون دينار بحريني.

بحسب تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7% في العام 2025 مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4% بمختلف أنشطتها الفرعية. أما بالنسبة للعام 2026، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.3%، بينما يتوقع أن تحقق الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.9%. وبوجه عام، قد تستدعي حالة عدم اليقين وتصاعد الاضطرابات على الساحة العالمية النظر في إجراء مراجعات دورية للتقديرات الاقتصادية، بما يواكب المستجدات المحتملة.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2023 فعلية	2024 أولية	2025 توقعات	2026 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.9%	2.6%	2.7%	3.3%
الأنشطة غير النفطية	5.0%	3.7%	3.4%	3.9%
الأنشطة النفطية	-2.0%	-3.3%	-1.6%	-0.4%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-0.6%	2.0%	2.0%	4.2%
مؤشر أسعار المستهلك	0.1%	0.9%	1.5%	2.0%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.8%	4.8%	4.9%	5.3%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الأنشطة غير النفطية

حققت الأنشطة غير النفطية نمواً خلال الربع الأول من العام 2025، مما ساهم في دعم النمو الاقتصادي لمملكة البحرين. وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 84.8% خلال الربع الأول من العام 2025.

وعلى صعيد مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2025، واصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدرها حيث بلغت نسبة مساهمتها إلى 17.4%. وجاء نشاط الصناعة التحويلية ثانياً مشكلاً 14.4%، يليه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.4%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.7%، وبلغت مساهمة نشاط النقل والتخزين نسبة 4.7% ونشاط التعليم 4.2%، بينما تساوت مساهمة الأنشطة العقارية، ونشاط المعلومات والاتصالات، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة الأنشطة عند 4.1%، كما سجلت أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 3.1%، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 2.1%. في حين سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام 1.9%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2025

(بالأسعار الثابتة)

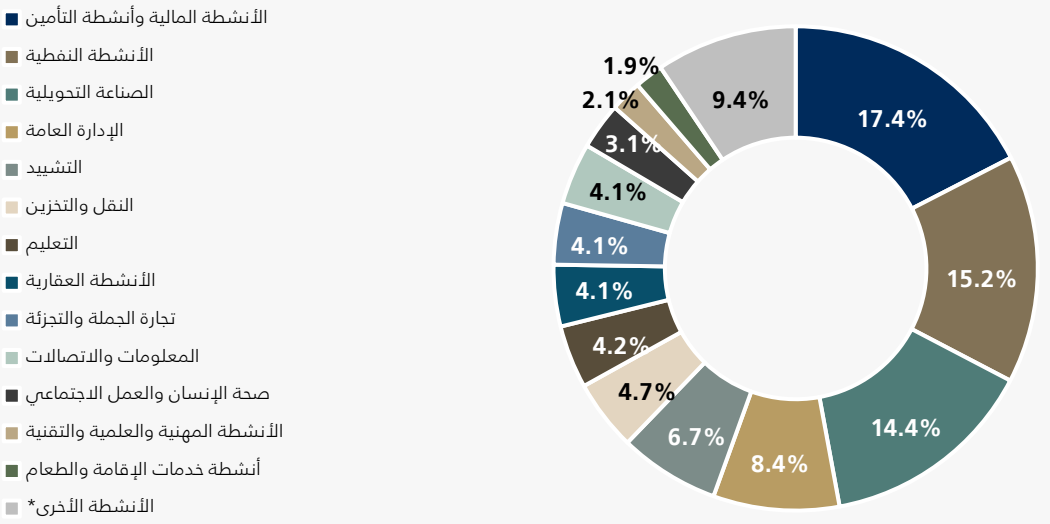

** يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2025

(على أساس سنوي)

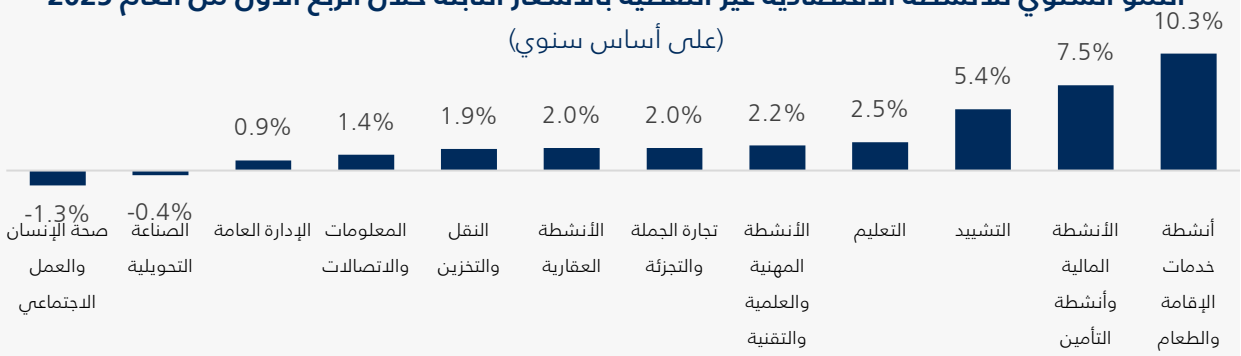

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بحسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة

(على أساس سنوي)

السنة	2024					2025
النشاط الاقتصادي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنوي	الربع الأول
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6.4%	0.9%	5.8%	4.8%	4.4%	7.5%
الصناعة التحويلية	3.4%	1.2%	6.2%	7.0%	4.5%	-0.4%
الإدارة العامة	-0.3%	-0.6%	5.9%	4.7%	2.4%	0.9%
التشييد	-0.6%	0.1%	7.0%	6.8%	3.3%	5.4%
النقل والتخزين	1.3%	6.8%	-0.2%	11.0%	4.9%	1.9%
التعليم	6.3%	4.9%	2.6%	-2.7%	2.7%	2.5%
الأنشطة العقارية	2.1%	1.9%	-0.3%	0.9%	1.1%	2.0%
تجارة الجملة والتجزئة	5.7%	1.6%	2.1%	2.1%	2.8%	2.0%
المعلومات والاتصالات	9.9%	15.1%	11.9%	12.4%	12.3%	1.4%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	5.5%	-1.0%	-9.5%	-2.5%	-1.8%	-1.3%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	9.5%	15.1%	13.8%	0.6%	9.5%	2.2%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	10.7%	10.6%	-3.4%	6.1%	5.9%	10.3%
الأنشطة الأخرى	-4.6%	0.8%	5.9%	2.1%	1.0%	-3.4%
الناتج المحلي الإجمالي	**3.1%**	**1.0%**	**2.9%**	**3.4%**	**2.6%**	**2.7%**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3.0%	2.4%	4.8%	4.6%	3.7%	2.2%
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	4.1%	-5.8%	-7.2%	-3.4%	-3.3%	5.3%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفقًا للتقديرات الأولية، حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي. وفيما يلي ملخص لأداء أبرز الأنشطة الاقتصادية:

أنشطة خدمات الإقامة والطعام

سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 10.3% خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي تجريه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، شهد عدد زوار المبيت زيادة بنسبة 8.6% ليصل إلى 1.7 مليون زائر، في حين ارتفع متوسط الإنفاق اليومي للزوار بنسبة 1.1% خلال الربع الأول من العام 2025.

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

شهدت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والتي تعد أعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 7.5% خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي. وارتفعت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، وفواتير) بنسبة 8.4% على أساس سنوي لتصل إلى 8.7 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 4.2%، وحققت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من مصارف قطاع التجزئة زيادة بلغت نسبتها 4.0%، لتصل إلى 12.6 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الأول من العام 2025. في حين ارتفعت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بنسبة 3.5%.

نشاط التشييد

حقق نشاط التشييد نمواً بنسبة 5.4% خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي، مدعوماً بعدد من المؤشرات الإيجابية، حيث سجلت الأعداد الأولية لرخص البناء الصادرة (باستثناء رخص الهدم) ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 44.7%، كما نمت المساحة الإجمالية لرخص البناء الصادرة بنسبة 15.6% على أساس سنوي.

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة نمواً سنوياً بنسبة 2.0% خلال الربع الأول من العام 2025، مدعوماً بارتفاع عدد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 19.8%، إلى جانب الزيادة في قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 14.1%، لتصل إلى 1.3 مليار دينار بحريني. من جانب آخر، تراجعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للأفراد بنسبة 5.3% على أساس سنوي.

الأنشطة العقارية

سجل قطاع الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 2.0% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2025. وتشير الإحصائيات الصادرة عن جهاز المساحة والتسجيل العقاري إلى محافظة السوق العقاري على نشاطه، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية 381.6 مليون دينار بحريني، في حين بلغ عدد المعاملات العقارية 2,255 معاملة خلال الفترة ذاتها، ما يعكس استمرار الطلب واستقرار السوق بشكل عام.

نشاط النقل والتخزين

حقق نشاط النقل والتخزين نمواً بنسبة 1.9% في الربع الأول من العام 2025. وفيما يتعلق بقطاع الموانئ والملاحة البحرية، فقد سجلت الرخص التجارية لمزاولة أنشطة النقل والتخزين البحري نموّا ملحوظًا بلغ 28.4% على أساس سنوي، وشهد ميناء خليفة بن سلمان زيادة في مناولة الحاويات بنسبة 5.1%، ليصل إجمالي عدد الحاويات المتداولة إلى 99,377 حاوية. في المقابل، سجلت حركة الطائرات انخفاضًا بنسبة 2.8% خلال الربع الأول من العام 2025.

نشاط المعلومات والاتصالات

سجل نشاط المعلومات والاتصالات نمواً بنسبة 1.4% خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً للإحصائيات الأولية الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات، ارتفع عدد مشتركي الهواتف المحمولة إلى 2.6 مليون مشترك بنهاية الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 2.5 مليون مشترك في الفترة ذاتها من العام الماضي، مسجلاً بذلك زيادة سنوية قدرها 3.3%. كما سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بنسبة 4.1%، ليصل العدد الإجمالي للمشتركين إلى 2.4 مليون، مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 153% من إجمالي السكان مشكلًا بذلك زيادة سنوية قدرها 6 نقاط مئوية بنهاية الربع الأول من العام 2025.

نشاط الصناعة التحويلية

شهد نشاط الصناعة التحويلية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4% خلال الربع الأول من العام 2025، وعلى الرغم من هذا التراجع، سجلت شركة بابكو للغاز نمواً سنوياً في الإنتاج بنسبة 15.2%. في المقابل، انخفض إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) بنسبة 1.0%، كما تراجع صافي إنتاج شركة ألبا بحوالي 2.2%.

الأنشطة النفطية

بلغت مساهمة الأنشطة النفطية[1] في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من عام 2025 نسبة 15.2%، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 5.3% لتصل إلى 566.2 مليون دينار بحريني. وعلى صعيد الأسعار الجارية، نمت الأنشطة النفطية بنسبة 4.6% لتصل قيمتها إلى 621.6 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للنفط، فقد سجل سعر برميل خام برنت انخفاضاً بنسبة 8.4% ليصل إلى 75.9 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2025، بعد أن كان حوالي 82.9 دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2024.

معدل إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام

(ألف برميل يومياً)

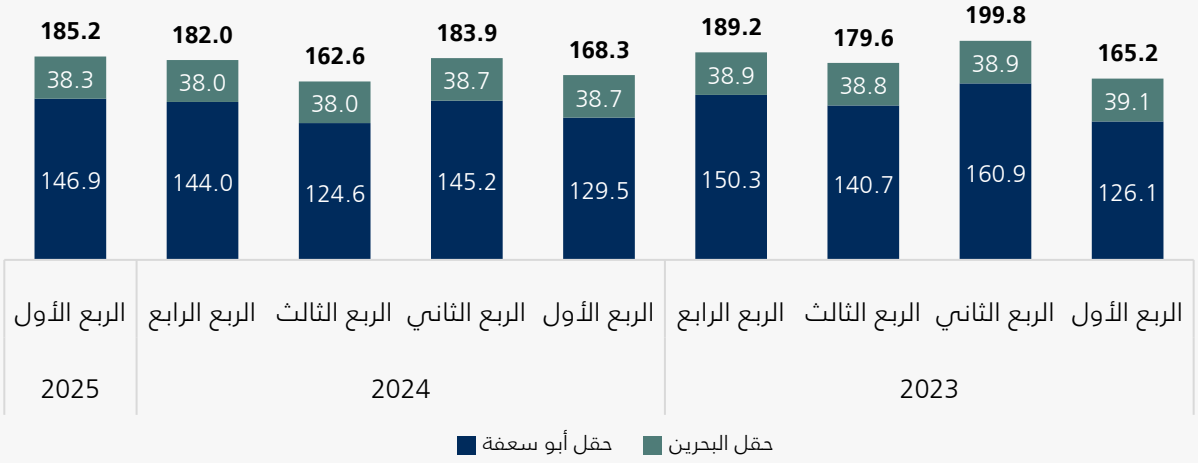

المصدر: وزارة النفط والبيئة

ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للنفط من حقل أبو سعفة بنسبة 13.4% خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي ليصل إلى 146,922 برميل يومياً. وفي المقابل، تراجع متوسط الإنتاج اليومي لحقل البحرين البرّي بنسبة 1.2%، ليصل إلى 38,298 برميل يومياً. أما إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب فشهد انخفاضاً بنسبة 11.2% على أساس سنوي ليصل إلى 197,657 مليون قدم مكعب.

[1] قامت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بتغيير منهجية احتساب الأنشطة النفطية والتي ضمت مؤخراً أنشطة خدمات التعدين إلى جانب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر أسعار المستهلك

سجل مؤشر أسعار المستهلك، وفقًا لبيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.1% خلال الربع الأول من العام 2025 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعكس هذا الاستقرار في معدلات التضخم فعالية الجهود الاستباقية التي تبذلها حكومة مملكة البحرين للتعامل مع تداعيات الاضطرابات العالمية في سلاسل الإمداد.

وعلى مستوى أسعار مجموعات سلة المستهلك، فسجلت أسعار مجموعة "الصحة" ارتفاعاً بنسبة 5.3%، تلتها مجموعة "النقل" بنسبة 3.9%، ثم مجموعة "الاتصالات" بنسبة 3.0%، ثم مجموعة "المطاعم والفنادق" التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.8% وأخيراً مجموعة "التعليم" بنسبة 0.7%.

وفي المقابل، شهدت عدد من المجموعات انخفاضًا في أسعارها خلال الربع الأول من العام 2025، حيث تراجعت أسعار مجموعة "الثقافة والترفيه" بنسبة 8.1%، ومجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة 6.3%، في ظل زيادة مرونة الطلب وتوافر البدائل الإلكترونية. كما انخفضت أسعار أكبر مجموعة من حيث الوزن النسبي في سلة المستهلك والتي تمثل حوالي 25% من إنفاق المستهلك والمتمثلة في مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" بنسبة 1.9%. وانخفضت مجموعة "الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل" بنسبة 1.5%، إلى جانب مجموعة "الأطعمة والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 1.4% في إشارة إلى تحسن الإمدادات واستمرارية التوازن في الأسواق.

معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك

(على أساس سنوي)

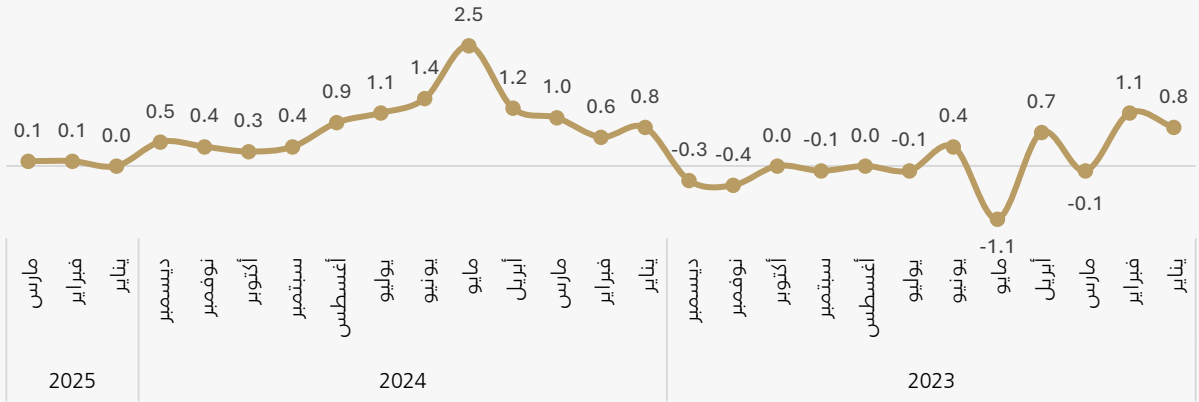

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل مؤشر أسعار المنتج في مملكة البحرين انخفاضاً بنسبة 2.2% خلال الربع الأول من العام 2025، على أساس سنوي.

شهدت أسعار نشاط التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 8.0%، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام عالمياً. وفي السياق ذاته، انخفضت أسعار نشاط الصناعة بنسبة 0.6%، مدفوعة بالانخفاض الملحوظ في أسعار نشاط صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة التي بلغت نسبته 5.6%. بالمقابل، سجل نشاط صناعة الفلزات القاعدية ارتفاعاً بنسبة 8.3%، نتيجة زيادة أسعار منتجات صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية.

أما بقية المجموعات فقد حافظت على استقرار أسعار إنتاجها، لا سيما نشاط إمدادات المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها، حيث ظلت عند مستوى 0.0% على أساس سنوي، مما يعكس توازنًا في كلفة الخدمات الأساسية خلال الفترة. فيما سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.2% على أساس سنوي.

معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المنتج

(على أساس سنوي)

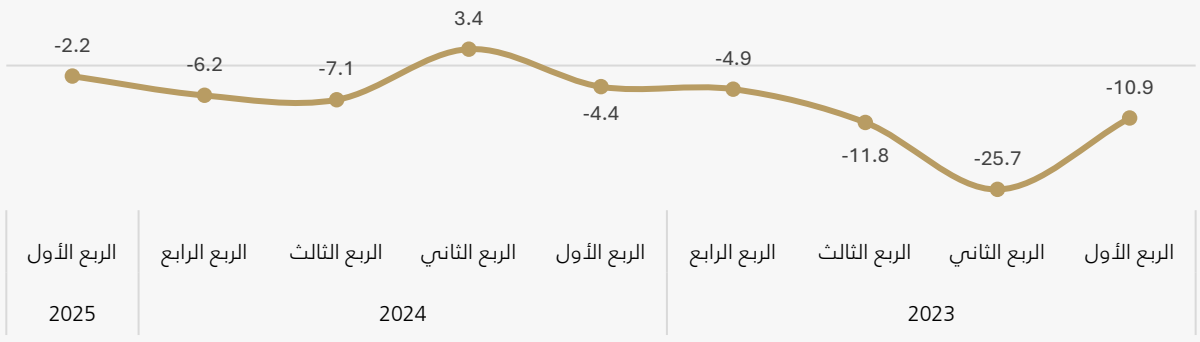

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

تواصل المشاريع التنموية الكبرى إحراز تقدم ملموس، وفيما يلي أبرز المستجدات في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية:

المشاريع الصناعية

أطلقت مملكة البحرين في شهر يونيو من العام 2025 مشروع "المدينة الغذائية"، إلى جانب تدشين استراتيجية شركة غذاء البحرين القابضة "غذاء"، دعماً لجهودها في تحقيق الأمن الغذائي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتشجيع الابتكار، وبناء منظومة غذائية متكاملة ومستدامة، بما يضمن استدامة الموارد على المدى الطويل.

المشاريع العقارية

أعلنت شركة "بناء البحرين"، التي تأسست ضمن شراكة استراتيجية بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي مع شركة "إيجل هيلز" وعدد من الشركاء، عن إطلاق مشروعها السكني "بي فيو" في خليج البحرين في شهر مايو من العام 2025، إلى جانب افتتاح أول مركز مبيعات لها في يونيو من العام ذاته.

المشاريع السياحية

أطلقت مجموعة "مسار" أول خدمة نقل جماعي بحري في مملكة البحرين من خلال مشروع "التاكسي البحري". ويستخدم المشروع قوارب مكيّفة محلية الصنع تتسع لما يصل إلى 28 راكباً، وتربط بين ست محطات ساحلية رئيسية. يمكن حجز الرحلات عبر تطبيق "مسار"، الذي يدعم وسائل دفع متعددة. كما ويهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية لقطاع النقل في البحرين، وجعلها مركز إقليمي للسياحة والخدمات اللوجستية.

المشاريع التعليمية

أعلنت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) في شهر يونيو من العام 2025 عن توقيع اتفاقية مع شركة نسيج، الرائدة في مجال التطوير العقاري، لإنشاء فرع جديد للكلية ضمن مشروع "كنال فيو" بجزيرة دلمونيا، وذلك على مساحة إجمالية تبلغ 995 مترًا مربعًا. ويعد هذا الفرع أول تواجد للكلية في محافظة المحرق، حيث سيُخصص لتقديم برامج أكاديمية تلبي احتياجات السوق المحلي، وتسهم في تنمية القدرات التقنية والمهنية للشباب البحريني.

مشاريع برنامج التنمية الخليجي

حققت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الأول من العام 2025 مع ترسية مشاريع بقيمة 61 مليون دولار أمريكي ليصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي، ما يشكل زيادة قدرها 3.7% على أساس سنوي. تم ترسية عقود في الربع الأول من العام 2025 لكل من مشروع مدينة سلمان السكني، ومشروع مركز الرعاية طويلة الأمد في المحرق ومشروع مركز الشامل في عالي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي

(مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

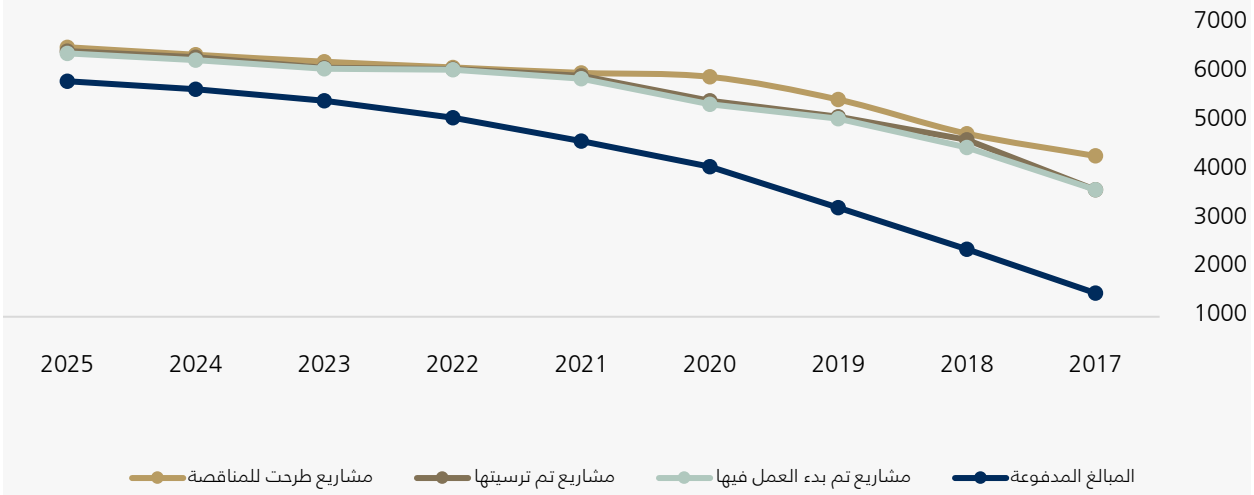

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري فائضاً قدره 331.8 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025، مقارنة بفائض قدره 208.2 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام الماضي، مما يعكس ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 59.4% على أساس سنوي. وبذلك، بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 7.5% خلال الربع الأول من العام 2025.

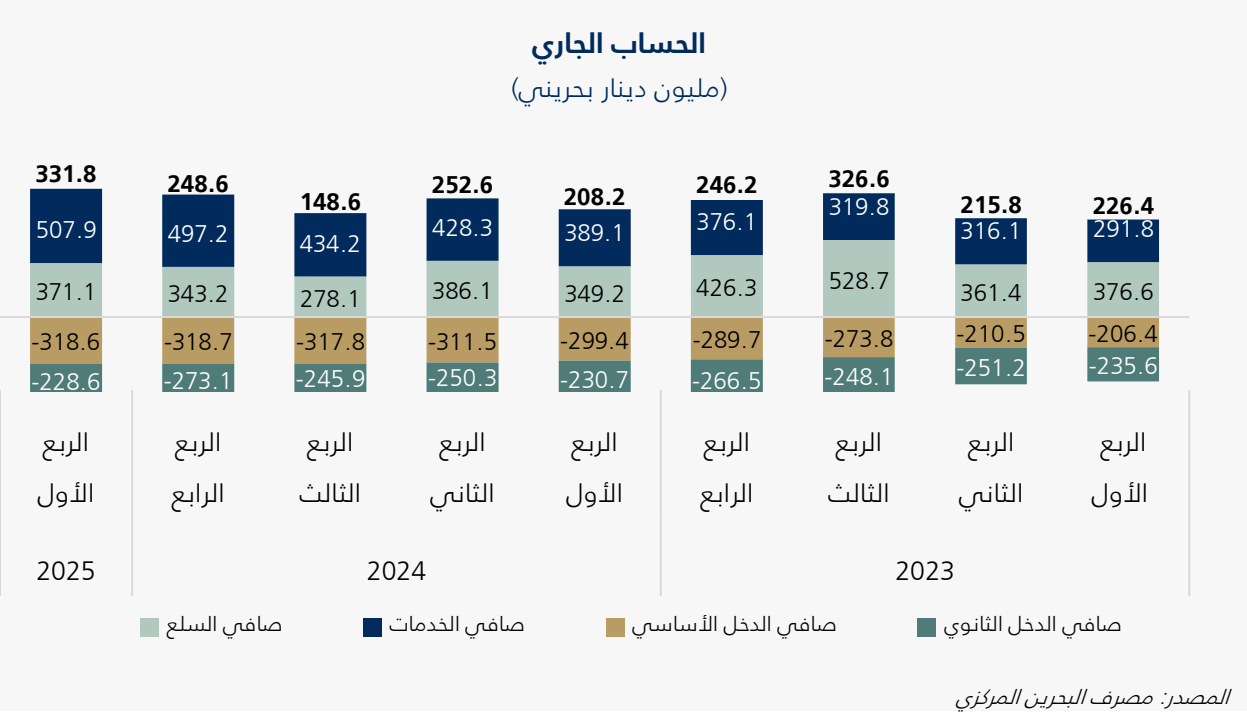

المصدر: مصرف البحرين المركزي

انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية بنسبة 2.5% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، لتصل إلى 2,303.7 مليون دينار بحريني. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية النفطية بنسبة 5.0%، لتبلغ 1,083.5 مليون دينار بحريني، والصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 0.3% في الربع الأول من العام 2025، حيث بلغت 1,220.2 مليون دينار بحريني.

ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، تصدرت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية قائمة السلع الأكثر تصديراً من المملكة خلال الربع الأول من العام 2025، حيث شكلت 57% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ. وجاءت المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية، مساهمةً بنسبة 17% من إجمالي الصادرات، تلتها المواد الكيميائية التي ساهمت بنسبة 8%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين، فتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ والتي تمثل 22.8% من إجمالي القيمة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 10.1%، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة بنسبة 9.4%، ودولة قطر بنسبة 5.9%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

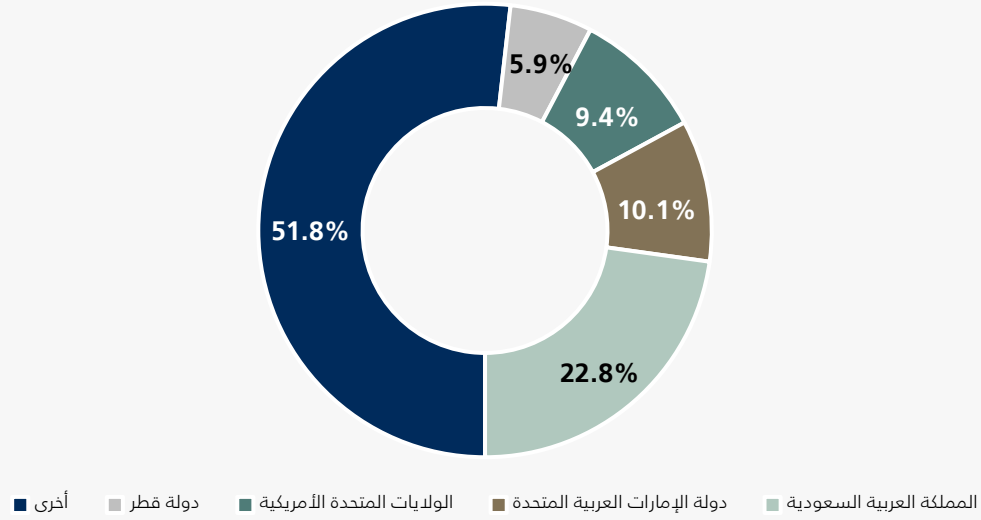

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن جانب آخر، سجلت واردات السلع انخفاضًا بنسبة 4.1% على أساس سنوي، لتصل إلى 1,932.6 مليون دينار بحريني. وبالنسبة للسلع المستوردة، تصدرت المواد الكيميائية السلع المستوردة، حيث مثلت 21.9% من إجمالي الواردات غير النفطية، تلتها المعدات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 18.8%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 10.8%.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، استحوذت أستراليا على نسبة 14.7%، وجمهورية الصين الشعبية بنسبة 14.2% من إجمالي قيمة الواردات. كما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية البرازيل الاتحادية بنسب متفاوتة 7.8%، 7.6%، على التوالي. ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

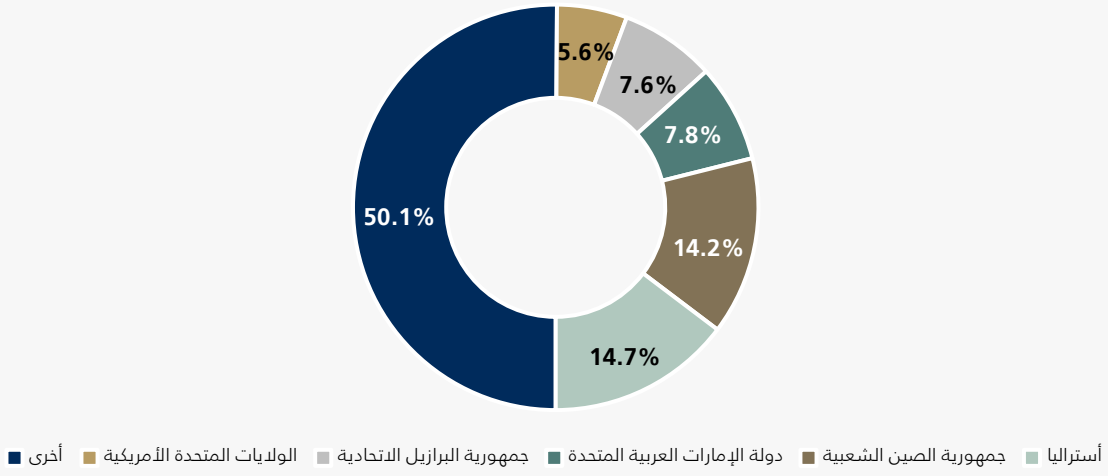

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، سجلت الصادرات الخدمية ارتفاعاً في صافي قيمتها بنسبة 30.5%، على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 507.9 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2025. أما قيمة صافي الدخل الأساسي فسجلت نمواً بنسبة 6.4%، على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 318.6 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 0.9% لتصل إلى إجمالي 228.6 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة 3.5% على أساس سنوي، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 17.1 مليار دينار بحريني مقارنةً عما كان عليه خلال الربع الأول من العام 2024، والبالغ 16.5 مليار دينار بحريني.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

(مليار د.ب.)

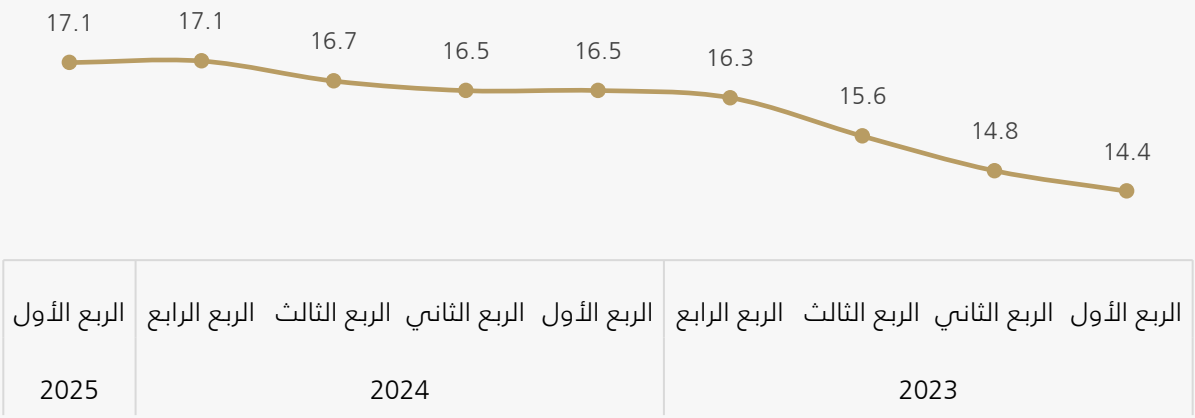

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، جاءت استثمارات الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في الصدارة لتصل مساهمتها إلى حوالي 64.2% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، وبلغ رصيدها حوالي 11.0 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2025، مسجلةً نمواً بنسبة 4.7%، على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة بحوالي 13.4% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع 2.3 مليار دينار بحريني مسجلاً ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 1.3%. فيما انخفض رصيد الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 0.9% ليبلغ حوالي 0.9 مليار دينار بحريني.

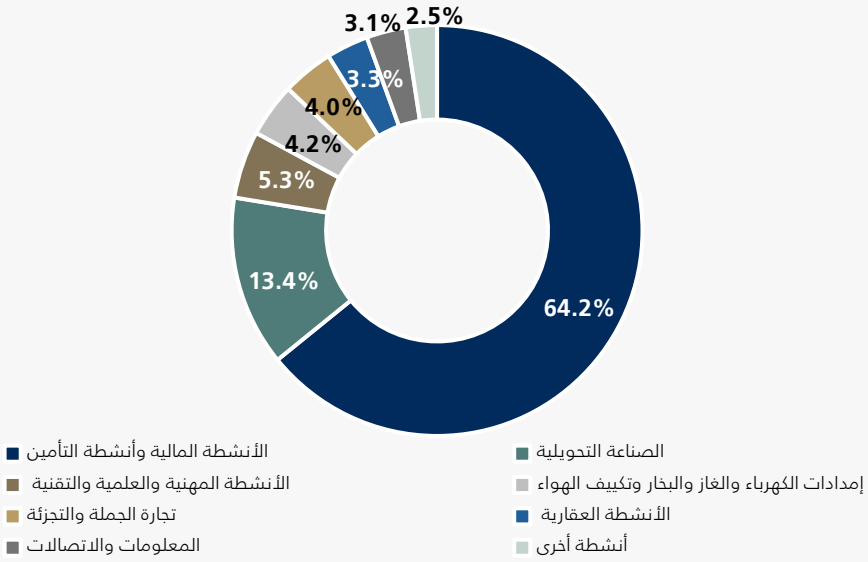

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للدول المستثمرة، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 6 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 35%، ثم المملكة العربية السعودية ليبلغ رصيدها ما يقارب 3.7 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 22.1% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشرة يساوي 1.7 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 9.8%.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنهاية الربع الأول لعام 2025، ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الرابع لعام 2024 ليصل إلى 155،596 بحرينياً. وبلغ عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام 51,138 بحرينياً، بزيادة قدرها 0.5% على أساس فصلي، في حين ارتفع عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنسبة 0.5% على أساس فصلي ليصل إلى 104,458 بحرينياً، مشكّلين بذلك 67.1% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة. وشكلت المرأة حوالي 42.2% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 65,710 بحرينية. ومن جانب آخر، بلغ عدد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 470,145 عامل، مسجلاً زيادة بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

(ألف عامل بحريني)

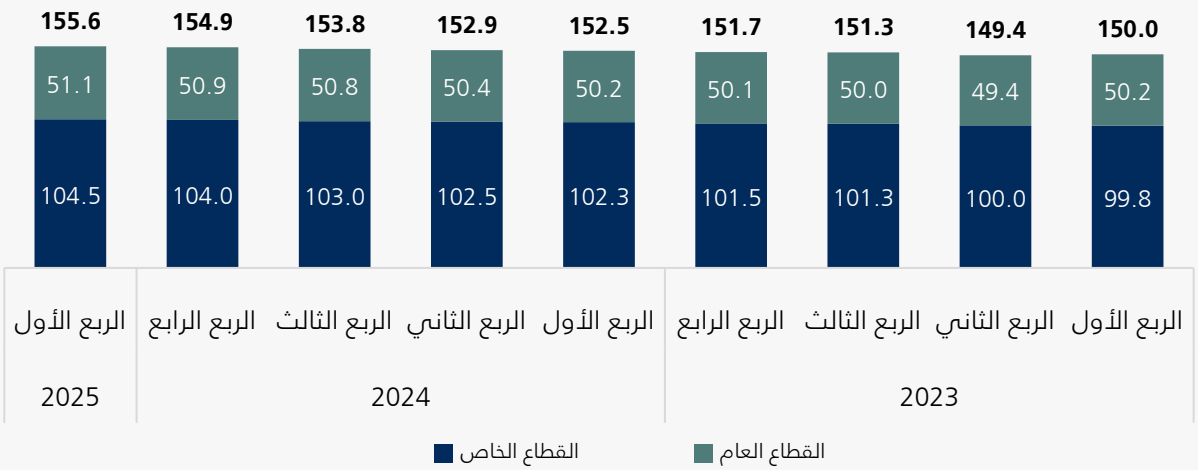

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد سجل ارتفاعاً للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 3.3% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024، ليبلغ 881 دينار بحريني. وبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 974 دينار بحريني مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2024. بينما انخفض متوسط الأجر الشهري للعاملين غير البحرينيين بنسبة 0.7% على أساس ربع سنوي، ليبلغ 271 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص، فقد ظل ثابتاً على أساس ربع سنوي عند 500 دينار بحريني. من جهة أخرى، انخفض الوسيط الشهري للبحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي ليصل إلى 813 دينار بحريني.

وبحسب الجنس، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري للبحرينيات العاملات في القطاع العام 818 دينار بحريني، بينما بلغ 787 دينار بحريني للعاملين البحرينيين. في المقابل، بلغ وسيط الأجر الشهري للعاملات البحرينيات في القطاع الخاص 500 دينار بحريني. أما بالنسبة لمتوسط الأجر الشهري في القطاع العام والخاص للبحرينيات، فقد بلغ 938 و719 دينار بحريني، على التوالي.

ونتيجةً للتوافقات التي تمت مع السلطة التشريعية خلال مناقشة الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2025-2026، وفي إطار تنفيذ خطة سوق العمل 2023-2026، والتي أظهرت ما تم إنجازه من الهدفين السنويين للتوظيف والتدريب، حيث تم مع نهاية الربع الأول من العام الجاري إنجاز 24% من الهدف السنوي بتوظيف 25 ألف بحريني سنوياً، فيما تم إنجاز 25% من الهدف السنوي المتعلق بأن يكون منهم 8,000 بحريني داخلين جدد إلى سوق العمل. وعلى صعيد التدريب، فقد تم إنجاز 28% من الهدف السنوي بتدريب 15 ألف بحريني سنويًا.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

%3.9

نسبة نمو العرض النقدي الواسع والودائع الحكومية (ن3) خلال الربع الأول على أساس سنوي

%4.0

نسبة نمو القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي

%3.5

نسبة نمو القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الأول من العام 2025 على أساس سنوي

عرض النقد

خلال الربع الأول من العام 2025، نمت القاعدة النقدية (ن0) لتبلغ 6.1 مليار دينار بحريني، مقارنةً بـ 5.1 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2024، مما يعكس نمواً ملحوظاً بنسبة 19.2% على أساس سنوي. وجاءت هذه الزيادة بالتزامن مع انخفاض أسعار الفائدة، مما شجع على الاقتراض والاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للعرض النقدي الضيق (ن1)، والذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وودائع القطاع الخاص تحت الطلب بالدينار البحريني، فقد سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 8.3% ليصل إلى 3.0 مليار دينار بحريني. وشهد العرض النقدي الواسع (ن2) زيادة معتدلة بنسبة 3.3% على أساس سنوي، ليصل إلى 14.9 مليار دينار بحريني، مقارنةً بـ 14.4 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2024. ومن جهة أخرى، بلغ العرض النقدي الواسع والودائع الحكومية (ن3) في الربع الأول من العام 2025 نحو 16.5 مليار دينار بحريني، مقارنةً بـ 15.9 مليار دينار بحريني من ذات الفترة في العام السابق، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 3.9%.

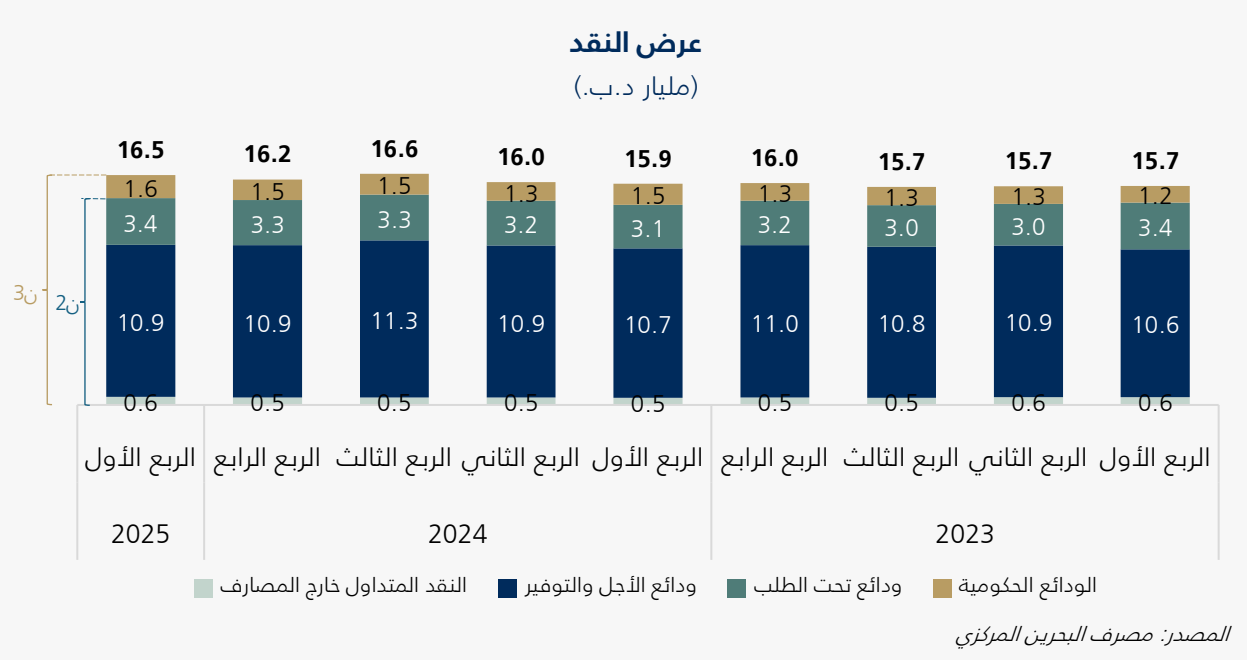

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الائتمان والودائع المصرفية

حققت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الأول من العام 2025 نمواً سنوياً بنسبة 4.0%، لتصل إلى حوالي 12.6 مليار دينار بحريني. وشكلت القروض الشخصية الحصة الأكبر من إجمالي القروض بنسبة 47.7%، مسجلة نمواً بنسبة 3.1% لتبلغ 6.0 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ 5.8 مليار دينار بحريني في نفس الفترة من عام 2024. أما القروض المقدمة لقطاع الأعمال، فقد شكّلت 43.0% من إجمالي القروض، محققة نمواً بنسبة 2.6% على أساس سنوي، لتصل إلى 5.4 مليار دينار بحريني مقابل 5.3 مليار دينار بحريني في الفترة المقابلة من عام 2024. وفيما يخص القروض المقدمة للقطاع الحكومي، فقد شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة 16.0%، لتبلغ حوالي 1.2 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 1.0 مليار دينار بحريني في نفس الفترة من العام السابق.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن البنوك التجارية

(مليار د.ب.)

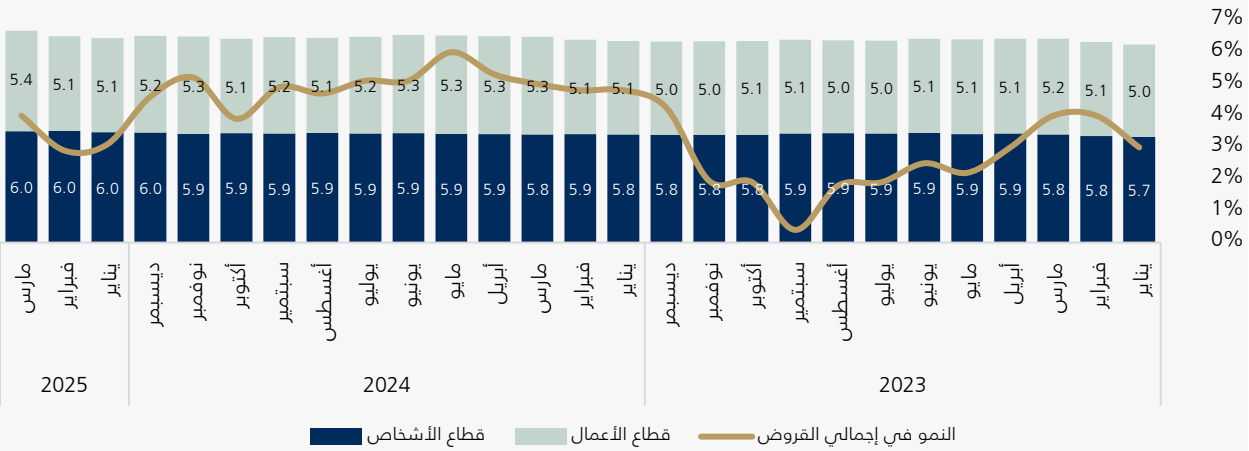

المصدر: مصرف البحرين المركزي

نمت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة 3.5% على أساس سنوي، لتبلغ بذلك نحو 20.9 مليار دينار بحريني. وقد شكلت الودائع المحلية 75.6% من إجمالي هذه الودائع، حيث بلغت قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية حوالي 15.8 مليار دينار بحريني، مسجلة نمو بنسبة 5.0% على أساس سنوي. وتضمنت الودائع المحلية كلاً من ودائع القطاع الخاص، التي بلغت 14.3 مليار دينار بحريني، مسجلة نمواً بنسبة 2.8% على أساس سنوي، وودائع القطاع الحكومي، التي بلغت 1.5 مليار دينار بحريني، محققة نمواً سنوياً بنسبة 29.7%.

أما فيما يخص الودائع الأجنبية، والتي تشكل نحو 24.4% من إجمالي الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.0% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 5.1 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من عام 2025.

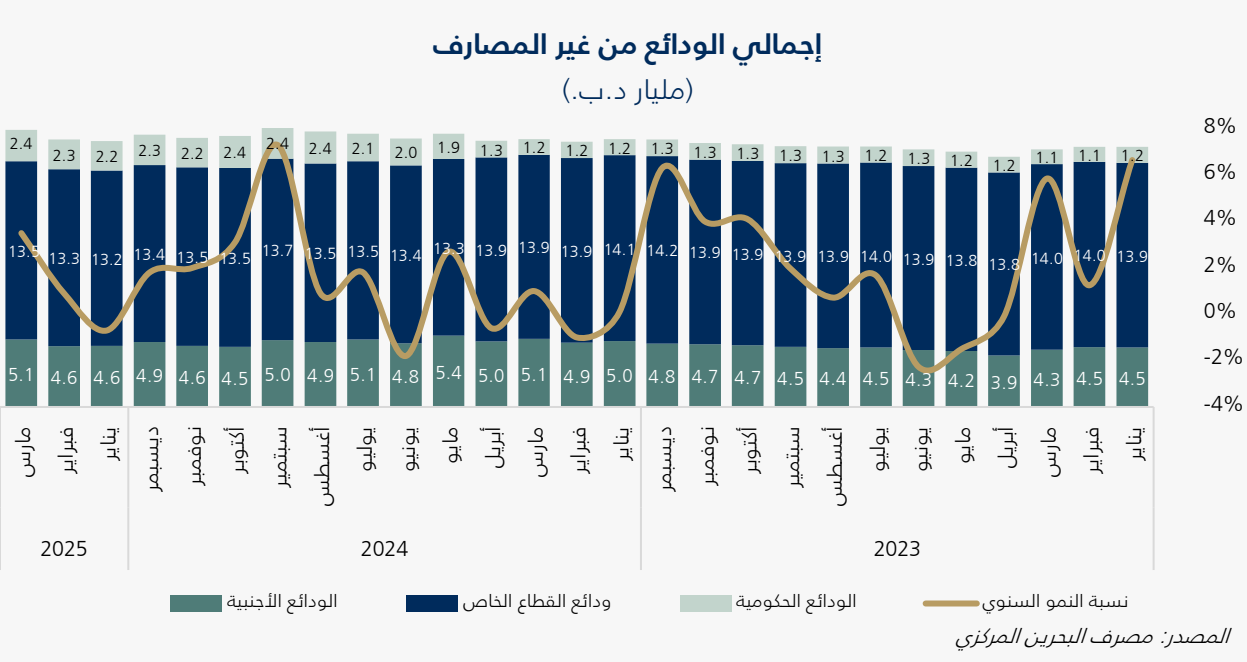

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً لنشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين، أقفل مؤشر البحرين العام عند 1,951.37 نقطة في الربع الأول من العام 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، الذي أقفل خلاله عند 2,042.67 نقطة. ومن جانب آخر، أقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند 803.29 نقطة خلال الربع الأول من العام 2025، بانخفاض عن 806.78 نقطة في الربع الأول من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4% على أساس سنوي.

بنهاية الربع الأول من العام 2025، بلغت القيمة السوقية الإجمالية لبورصة البحرين 7.6 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ8.1 مليار دينار بحريني في الفترة نفسها من عام 2024، مسجلة انخفاضاً بنسبة 6.4% على أساس سنوي. وفي سياق متصل، انخفضت القيمة السوقية لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا"، وهي أكبر شركة مدرجة في بورصة البحرين بحصة مساهمة تبلغ 21.0% من القيمة السوقية، من 1.7 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من العام 2024 إلى 1.6 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من العام 2025، أي بانخفاض بنسبة 8.2% على أساس سنوي، متأثرة بقرار رفع نسبة التعريفات الجمركية الأمريكية على واردات الألمنيوم من 10% إلى 25% في فبراير 2025.

أما بشأن إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، فقد شهدت نمواً بنسبة 392.3% على أساس سنوي لتبلغ 418.3 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2025، مما يعكس التزام بورصة البحرين بتهيئة بيئة تداول أكثر كفاءة ومرونة. والجدير بالذكر، أن بورصة البحرين أطلقت في فبراير 2025 برنامجاً تحفيزياً شاملاً لتنشيط التداول في السوق، يهدف إلى توفير مزايا وحوافز تشجيعية مثل الخصومات والإعفاءات لصناع السوق ومزودي السيولة والوسطاء، والتي من شأنها أن تسهم في زيادة النشاط داخل سوق التداول البحريني. أما من حيث حركة أسعار الأسهم خلال الربع الأول من العام 2025، فقد ارتفعت أسعار أسهم 15 شركة مقابل انخفاض أسهم 14 شركة، في حين حافظت 12 شركة على أسعارها دون تغيير.

مؤشرات بورصة البحرين

(نقطة)

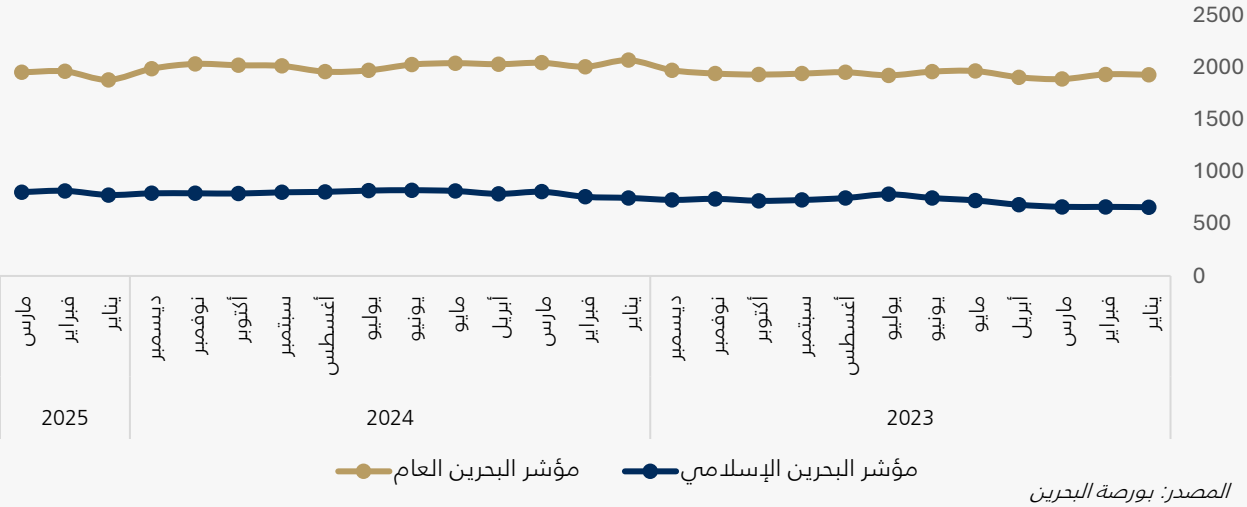

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 22 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الأول من العام 2025، بقيمة إجمالية تقارب 1.51 مليار دينار بحريني. بين هذه الإصدارات، كانت سندات التنمية الحكومية رقم 38 الأعلى قيمةً، حيث تم إصدارها بقيمة 200 مليون دينار بحريني. أما أعلى نسبة فائدة فكانت 5.72% لأذونات الخزانة رقم 2050 بفترة استحقاق تبلغ 91 يوماً. وفيما يتعلق بمعدل الاكتتاب خلال الربع الأول من عام 2025، فقد سجل صك الإجارة رقم 234 أعلى نسبة قدرها 563%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون د.ب.)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
1 يناير 2025	أذونات الخزانة رقم 2050	70	91	5.72	98.576	100
2 يناير 2025	صكوك الإجارة رقم 233	26	182	5.62	-	246
8 يناير 2025	صكوك السلم رقم 285	43	91	5.70	-	121
15 يناير 2025	أذونات الخزانة رقم 2051	70	91	5.56	98.615	200
16 يناير 2025	أذونات الخزانة رقم 124	100	364	5.36	94.863	201
22 يناير 2025	أذونات الخزانة رقم 2052	70	91	5.50	98.630	261
29 يناير 2025	أذونات الخزانة رقم 2054	70	91	5.44	98.644	146
30 يناير 2025	صكوك الإجارة رقم 234	26	182	5.40	-	563
5 فبراير 2025	أذونات الخزانة رقم 2055	70	91	5.38	98.657	237
12 فبراير 2025	صكوك السلم رقم 286	43	91	5.38	-	271
19 فبراير 2025	أذونات الخزانة رقم 2056	70	91	5.31	98.676	192
20 فبراير 2025	أذونات الخزانة رقم 125	100	364	5.26	94.953	113
23 فبراير 2025	أذونات الخزانة رقم 2057	35	182	5.39	97.348	147
26 فبراير 2025	أذونات الخزانة رقم 2058	70	91	5.25	98.691	186
5 مارس 2025	أذونات الخزانة رقم 2059	70	91	5.20	98.703	215
6 مارس 2025	صكوك الإجارة رقم 235	26	182	5.35	-	427
12 مارس 2025	صكوك السلم رقم 287	43	91	5.20	-	206
17 مارس 2025	سندات التنمية الحكومية رقم 38	200	730	5.625	-	312
19 مارس 2025	أذونات الخزانة رقم 2060	70	91	5.15	98.716	100
20 مارس 2025	أذونات الخزانة رقم 126	100	364	4.88	95.299	197
23 مارس 2025	أذونات الخزانة رقم 2061	35	182	5.28	97.402	234
26 مارس 2025	أذونات الخزانة رقم 2062	70	91	5.27	98.684	100

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

"ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً"

تصنيف مملكة البحرين بحسب تقرير التنمية البشرية 2025 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التصدر عالميًا ضمن 11 مؤشر

بحسب تصنيف التنافسية العالمية 2025 الصادر عن مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

المركز الأول خليجياً

تصنيف مملكة البحرين من حيث خريجات تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في تقرير التنمية البشرية 2025 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

واصلت مملكة البحرين في تعزيز تنافسيتها عالمياً، حيث أثمرت جهود #فريق_البحرين منعكسة في أبرز التقارير الدولية ولاسيما في مجال تنمية البيئة الملائمة لدعم نمو الشركات الناشئة.

تقرير التنمية البشرية 2025

يقيس التقرير حالة التنمية البشرية في 193 دولة من خلال مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التنمية حسب الجنس، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين، من بين مؤشرات أخرى

أبرز مؤشرات الأداء

- *حافظت على التصنيف ضمن الدول " ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً"*
- *الأولى من بين دول مجلس التعاون الخليجي والثالثة على منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا من حيث خريجات تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)*
- *حققت المركز 36 عالمياً في التصنيف العام من بين 193 دولة*

تصنيف التنافسية العالمية 2025

يقيم التقرير القدرة التنافسية لـ 69 دولة استنادًا إلى بيانات معتمدة من منظمات وطنية ودولية، بالإضافة إلى نتائج استطلاع آراء التنفيذيين

أبرز مؤشرات الأداء

- *أحرزت المركز 22 عالمياً في التصنيف العام*
- *الأولى عالميًا في 11 مؤشر، أبرزها عدد مستخدمي الإنترنت والثقافة الوطنية*
- *صنفت ضمن أفضل عشر دول في 74 مؤشر، أبرزهم الحوافز الاستثمارية، والعمالة الماهرة، وإيرادات السياحة*

مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة 2025

يقيس المؤشر بيئات الشركات الناشئة وبيئات الأعمال في 118 دولة و1,473 مدينة، استنادا إلى ثلاثة معايير رئيسية وهي: الكمية، والجودة، وبيئة الأعمال

أبرز مؤشرات الأداء

- *السابعة عالمياً من حيث المعدل السنوي لنمو النظام البيئي، وذلك بنسبة 40.1%*
- *تحسن تصنيف المنامة بواقع 78 مرتبة لتحل في المركز 325 من أصل 1000 مدينة تم تصنيفها*
- *حققت المنامة معدل يتخطى 61% من حيث نمو منظومة المؤسسات الناشئة*

التقرير العالمي لمنظومة المؤسسات الناشئة 2025

يقدم التقرير لمحة لأبرز أنظمة الشركات الناشئة في العالم، والتحديات الرئيسية التي تواجه روّاد الأعمال، وذلك من خلال تغطية حوالي 5 ملايين شركة في أكثر من 350 نظامًا بيئيًا للشركات الناشئة

أبرز مؤشرات الأداء

- *رائدة في الابتكار التنظيمي، حيث كانت من أوائل الدول التي أطلقت سياسة للحوسبة السحابية ووضعت تشريعات للتكنولوجيا المالية*
- *ضمن أفضل 10 منظومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث التمويل والأداء*
- *سجلت نمو في قيمة منظومة المؤسسات الناشئة بنسبة 13%، متجاوزةً المتوسط العالمي*

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
الأنشطة النفطية	تشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الأنشطة غير النفطية	تشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويشمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقدم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.

المصطلح	التوضيح
النقل والتخزين	يشمل تقدم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تشمل الأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب، وتهدف إلى توفير المعرفة والمهارات المتخصصة للمستخدمين. ومن بين هذه الأنشطة: الخدمات القانونية والمحاسبية، الاستشارات الإدارية، التصميم المعماري والهندسي، البحث والتطوير العلمي، الإعلان وأبحاث السوق، بالإضافة إلى خدمات مهنية أخرى مثل التصميم.
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات.
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات.
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.

المصطلح	التوضيح
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها).
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.

المصطلح	التوضيح
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

حقوق النشر وإخلاء المسئولية

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2025

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh